

الجهود الإستراتيجية للمحافظة على مكاسب المدينة بالجزائر

Strategic Efforts in of the City of Algeria

كرالوة جلال*

جامعة وهران 2 محمد بن احمد/ الجزائر (dkraloua@gmail.com)

تاريخ الاستلام : 2019/02/02 ؛ تاريخ القبول : 2019/06/03 ؛ تاريخ النشر : 2019 /06/ 30

Abstract

المخلص

The city is among the most important concepts that express the civilized dimension of man and his ability to adapt and control nature through technology in accordance with modernity and modernity that express the civilizational momentum. There is no doubt that development in the countries of the world is very important and differs from one country to another, and it is important to say that the city necessarily means Urbanization, which reflects the concept of citizenship linked to the homeland and the state, in the midst of controversy and the relationship between them, it is noticeable that the Algerian state has sought to build and modernize the housing system in the country for several years and has harnessed all possibilities around this through the policy of new cities stationed in the heart of each state to stimulate the local economy and provide housing and work And entertainment, we are facing an important problem related to the nature of the relationship between urban achievements and the concept of the city and its cultural repercussions on the Algerian citizen, who strives towards decent living and the modernization of the citizen.

Keywords: citizen - city - development - new cities, strategic efforts

تعد المدينة من بين أهم المفاهيم التي تعبر عن البعد الحضاري للإنسان وقدرته على التكيف والسيطرة على الطبيعة من خلال التكنولوجيا وفقا للحدثة والعصرنة التي تعبر عن الزخم الحضاري، فلاشك أن التنمية في دول العالم مهمة جدا وتختلف من بلد لآخر، ومن المهم القول أن المدينة تعني بالضرورة التمدن الذي يعكس مفهوم المواطنة المرتبطة بالوطن والدولة، في خضم السجال والعلاقة بينهما، فمن الملاحظ أن الدولة الجزائرية سعت لبناء وتحديث المنظومة السكنية بالبلاد منذ سنين عدة وسخرت كل الإمكانيات حول ذلك من خلال سياسة المدن الجديدة المتمركزة في قلب كل ولاية لتحريك الاقتصاد المحلي وتوفير السكن والعمل والترفيه، فنحن أمام إشكالية مهمة تتعلق بطبيعة العلاقة بين المنجزات العمرانية ومفهوم المدينة وانعكاساتها الحضارية على المواطن الجزائري، الذي يسعى نحو العيش الكريم والترقية الحديثة للمواطن.

الكلمات المفتاحية : المواطن - المدينة — التنمية — المدن الجديدة، الجهود الاستراتيجية

مقدمة:

تعد قيم الحداثة الغربية منتشرة الصيت في كل العام خصوصا دول العالم الثالث ومنها العالم العربي الذي تربطه بها علاقات تاريخية تتعلق بتاريخ الاستعمار وما افرزه من تأثيرات على مستوى الثقافة والسلوك الحضاري الذي يرتبط بمفهوم جوهري ومهم هو المدينة التي تعبر عن طبيعة الإنسان ن فجد معظم الفلاسفة والمفكرين عبروا وأكدوا على أن الإنسان اجتماعي يرتبط بالبناءات والعمران فمؤسس علم الاجتماع العربي " عبد الرحمن ابن خلدون" أكد على أن العمران يعكس قيمة التحضر البشري والعملية الإنتاجية البشرية، كما أن الحكيم اليوناني أفلاطون قال أن الإنسان هو حيوان اجتماعي بطبعه، فالسلوك المدني هو تعبير عن رغبة البشر بالتحضر والمدنية، فجد أن الإنسان منذ القدم عرف المدن وتشييد العمران من خلال الحضارات الشرقية القديمة كالفرعونية التي أبهرت الناس والعلماء بالأهرامات وهي ربما لليوم لم يتم فك رموزها ولغز بنائها، ومسألة المدينة تتعلق بمجال البحث حول مسألة القيم التي تعتبر جوهر الإنسان ومثله العليا في الحياة، فالمدينة ترتبط بالسلوك الاجتماعي للإنسان الذي يمارس من خلاله قدراته العقلية على الإبداع والفكر والهندسة التي تنعكس في البناء والعمران ، فالمدينة هي مجموعة من العلاقات البشرية التي تتمثل في التجمعات السكانية داخل المدن وتحكمها علاقات وظيفية مهمة يتمتعون بسميزات تتعلق بالمواطنة والحماية وتوفير العمل والسكن من خلال الدولة التي تعد المهية الأولى للمدينة، فالمدينة تعتبر حافز لدى الدولة لاستغلاله في كسب المواطن لصالحها، وهي مكان واسع وخصب لتنفيذ مخططاتها ومشاريعها التنموية التي تحتاجها التجمعات البشرية المنتشرة عبر الوطن ونحن بالجزائر نعاني من أزمة السكن كثيرا والدولة وضعت مخططات للقضاء على الأزمة مع الزمن، في ظل تحديات وصعوبة العيش للمواطن الجزائري خصوصا في المناطق الوعرة والنائية والتي تجتاحها الأمطار والفيضانات السنوية والموسمية

ونحن أمام إشكالية مهمة تتعلق بطبيعة العلاقة بين المنجزات الحضارية والتقدم الحضاري بالجزائر في ظل توفر الأموال والمشاريع والدعم الحكومي وحرص الدولة على المحافظة على مكتسبات المشاريع من خلال القوانين والقرارات المهمة خصوصا ما تعلق بحماية العمران والبيئة وللإجابة عن هذه الإشكالية لابد من طرح عدة تساؤلات مهمة تتمثل في التالي :

هل تعد المشاريع الحكومية مكسب وطني أم مغنم للدولة ؟

كيف يمكن التوفيق بين قيم المجتمع الجزائري وبين ضروريات الحداثة الغربية ؟ وهل حقاً الدولة سعت ونجحت في مشاريعها التنموية والمنجزات الحضارية ؟

1- التهينة الحضارية بين المكسب المدني والمغرم حكومي :

من المهم الإشارة لأن ثقافة المدينة كبعد حضاري تعد من أهم مرتكزات الفكر السياسي المعاصر الذي ينطلق من البعد التحرري العربي وتحديدًا الجزائري الذي كان شعارًا للثورة التحريرية الكبرى سنة 1954 التي كرست لبناء دولة معاصرة بمعايير عصرية، لذلك نجد أن الدولة اهتمت باعتبارها فنية بمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فحسب مراقبين لم يكن هناك مجال للاهتمام بسياسة عمرانية ترقى بالمدينة وتتحكم في العمران فاستمر العمل بالتشريعات الموروثة عن الاستعمار الفرنسي كما هو الحال في كل الميادين ن ممثلة في قانون 1958 المعروف بالقانون العام للتعمير، والذي طبق في بلادنا عام 1960، والذي كان المصدر الأساسي لإستراتيجية التعمير في الجزائر خلال هذه المرحلة إلى غاية صدور قانون 1967 المتعلق بالبلدية، الذي حدد دور وصلاحيات الجماعات المحلية في ميدان التعمير والبناء وتسيير وتخطيط المدن¹، فالملاحظ أن معظم المدن الجزائرية خصوصًا الكبرى لا زالت تحتفظ بالطابع الفرنسي العمراني رغم مرور السنين مثل مدينة وهران في الغرب والجزائر العاصمة في الوسط وقسنطينة في الشرق الجزائري، طبعًا حرصت الجزائر على علاج المشكل المتعلق بالعمران على مدار السنوات وإيجاد البديل أو على الأقل خلط تنافس في الطابع المعماري، فصدر قانون آخر متعلق بالتهينة والتعمير لأول مرة في تاريخ التشريع الجزائري، حيث كانت الأحكام الخاصة بتخطيط المدن وتطوير العمران وتوجيهه موزعة على عدد كبير من القوانين المتفرقة كقانون البلدية لعام 1990 وقانون الاحتياطات العقارية لعام 1974 وقانون الأملاك الوطنية لعام 1990 لأجل إعطاء وجهة تنظيم العمران وتوجيه المدن نحو النمو والتحكم في العقار²، فلابد من الإشارة لأن مسألة التهينة المدنية أصبحت ملحّة في العالم الثالث للخروج من دائرة التخلف الاجتماعي والعمراني في تسيير وبناء المدن الحديثة، فالدولة الجزائرية أخرجت عدة مشاريع للعمران والتهينة، لكن هناك صعوبات كثيرة تعرقل النمو والتشييد والبناء للقضاء على أزمة السكن وتهيئة المدن خصوصًا في مرحلة التسعينيات التي عاشتها بلادنا وأثرت على كل نواحي الحياة وجعلت البلاد في عزلة، والفراغ التشريعي حتى عام 1998 الذي مثل بداية الانفراج في أزمة البلاد الطاحنة وإعادة انطلاق وإطلاق المشاريع العمرانية ن فمشكلة العالم

¹ بلعدي نسيم، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، مذكرة لنيل الماجستير في القانون العام، فرع الإدارة العامة، القانون وتسيير الإقليم، جامعة قسنطينة 1 كلية الحقوق، الجزائر، السنة الجامعية 2013 - 2014، ص 08

² المرجع نفسه، ن ص

العربي هو تمركزية السلطة في يد رئيسية واحدة فالوظيفة محصورة في يد الدولة وحدها، مما يكرس للبيروقراطية³، فالجزائر كحكومة مكلفة بالتهيئة والتشديد سعت لعلاج الأمر من خلال التقريب الحضاري المتعلق بإنشاء تجمعات حضرية جديدة مزودة بمختلف التجهيزات والمرافق العمومية وإنشاء صرح حضاري متكامل من جميع النواحي التي توحى في ظاهرها بإمكانية التحكم الفعلي في الوسط الحضري، لكن في اعتقادي فإن المشكلة تكمن في ضمان التسيير الجيد ومكافحة الفساد الإداري لنجاح تنمة المشاريع التعميرية في البلاد، من خلال التفكير الجيد الواقعي الذي يدرك قيمة الإمكانيات البشرية والمادية الجزائرية المهمة في تمرير المشاريع وتحقيق العدالة الاجتماعية، فتسيير المدينة والتحكم في العمران ظهرت بواورها بصور القانون التوجيهي للمدينة لسنة 2006 الذي أسس لأول مرة سياسة خاصة بالمدينة وذلك بإدراجها ضمن المبادئ العالمية للحكم الرشيد⁴، فالجزائر من خلال إدارة الرئيس 'عبد العزيز بوتفليقة' منذ مجيئه للسلطة عام 1999 عملت على إطلاق مشاريع كبرى ومدن كبيرة ن في إطار الديمقراطية وتجسيد فكرة اللامركزية التي تعد الحل للخروج من أزمة التنمية العربية عموما والجزائرية خصوصا، لكن المهم في الأمر هو ضرورة إشراك كل المواطنين والفاعلين والمجتمع المدني في العملية السياسية والتعمير، لضمان الشفافية، فذلك هو مسار تحديد أهداف الدولة وإطارها الحضاري، فالمدينة هي مجال حضاري وإدارة في يد السلطة للتحكم في الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري من خلال التنمية، فلقد ارتبطت المدينة باعتبارها مجال حضاري مهم ومحل لتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي للمواطن الجزائري اليوم، فالحياة الكريمة هي الهدف المنشود للمواطن من خلال سياسة المحافظة على مكتسبات البلاد واحترام القانون والأموال العامة للبلاد⁵ فالدولة أسست سياسة تحسين الإطار الحضري في المدينة الجزائرية كونه لم يحظ بأهمية كبيرة في التشريعات العمرانية قبل عام 2006، فكان ذكرها عرضي وغير متمركز ومدرّس أبدا⁶، فالدولة تمر بمراحل حاسمة تجعلها تختار أولوياتها الإستراتيجية والسياسية والأمنية، فالجزائر منذ حوالي 30 سنة لم تكن لتترك الجانب الأمني وتتشغل بالجانب التنموي أبدا

³ برايز لباس، غيلاس سميرة، تنظيم المرافق العمومية في مجال حماية البيئة، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم قانون الأعمال، جامعة بجاية، الجزائر، السنة الجامعية 2015 / 2016، ص 05

⁴ بلعدي نسيم، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، مرجع سابق، ص 9

⁵ غانم عبد الغاني، بو الصوف رايح، التنمية المستدامة وترشيد الحكم في دول الاطراف بين الخطاب المثالي والتطبيق الميداني، الجزائر حالة لهاة

الإشكالية، مجلة التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 08، 2007، ص 40

⁶ بلعدي نسيم، مرجع سابق، ص 15

لذلك نجدها متأخرة اليوم في الركب الحضاري في عموم البلاد فهناك فوارق كبيرة في مختلف المناطق من حيث التنمية والرعاية وتسهيل سبل الحياة ، فالمعاناة تشتد كثيرا في المدن والولايات الشرقية بسبب طبيعة المنطقة القاسية شتاءا بسبب الكوارث والأمطار .والمجال متاح لذكر بعض المشاريع المهمة بالجزائر المتعلقة بالاقتصاد والسكن

أ/ منجزات ومدن تجارية بالجزائر تحت شعار مدن حديثة وصناعية :

فعن الإنجازات مثلا نذكر مدينة "سيدي عبد الله" 40 كلم غرب الجزائر العاصمة، التي تستوعب خمسة أقطاب ع بينها قطب عمراني جامعي وآخر تكنولوجي، على امتداد 7 آلاف هكتار بينها 3 آلاف مخصصة للتعمير، فالمدينة تتمتع بموقع متميز ويتطلع القائمون عليها إلى استحداث ما لا يقل عن ألف مؤسسة صغيرة وإطلاق 27 مشروعا وذلك لتوفير مناصب ووظائف متنوعة، طبعاً المشروع ليس فقط اقتصادي وتكنولوجي بل يهتم بالمجال السكني حوالي مائتي ألف شخص، والشبكة الخدماتية المتعلقة بالطرق والمواصلات والسكك الحديدية، إلى جانب هياكل صحية ومرافق اجتماعية ورياضية، وفضاء خاص بالتكوين وآخر لحرفي وممارسي الصناعات التقليدية تماشياً مع المعايير العالمية فالمشروع سيضم شراكة جزائرية وأمريكية ستمتد لغاية 2020 ويشمل أيضاً إفريقيا والشرق الأوسط على غرار القطبين اللذين تم إنشاؤهما بكل من سنغافورا وإيرلندا، كذلك نجد مدينة "بوغزول" في الجنوب الجزائري لتكون همزة وصل مع الشمال، والتي تمتد على نحو 12 ألف هكتار وتشير بيانات مؤسسة تسيير "بوغزول"، أن الأخيرة لم يتم إنشاؤها ككيان حضاري معزول حيث يراهن المسؤولون على جعلها مركز إعمار اقتصادي ضخم، بما يعبد الطريق أمام استغلال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات غير الملوثة للبيئة، وما يتصل بذلك من تنمية مستدامة للبلاد، فالمدينة تقع على ضفاف بحيرة سد بوغزول والذي يعد عنصراً هيكلياً للمدينة، بغرض المحافظة على النظام البيئي وتطوير الشبكتين الزرقاء والخضراء المقررتين في المخطط وتشهد عملية انجاز أنابيب المياه التي تربط سد كودية وأسرودن على مستوى البويرة والمدينة الجديدة على طول 196 كلم تقدماً بعدما جرى الشروع في أشغال إنجاز منشآت التركيب بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية، على أمل تنمّة المشروع ومزيداً من التقدم في انجاز برامج سكنية وتوفير التجهيزات، وانجاز مقر للمدينة، والهدف من إنشاء المدينة هو تامين مجال الطاقات المتجددة في أفق 2030 من خلال استغلال الطاقة الشمسية المقدرة بـ1900 كيلوواط سنوياً، وسرعة الرياح التي تفوق أو تساوي 3 متر في الثانية والتي تفوق مدتها 4 آلاف ساعة في السنة، وهذه المشاريع تعبر عن الحرص الحكومي على

تحديث وسائل الإنتاج وتوفير الطاقة المتجددة والبديلة فالطاقة الشمسية مهمة وموفرة للجهد والتكلفة المالية ومؤمنة وتقلل من مخاطر الحوادث، فمشروع بوغزول يتضمن إنجاز محطة (شمسية هوائية) على مساحة 45 هكتار شرق المدينة وإقامة تجهيزات لإنتاج الطاقة المتجددة على المستوى العمومي من خلال الفضاء العام كالحظائر ومواقف السيارات، وتعميم تموين العمارات الموجهة للسكن، هناك مشروع آخر هو التفكير في إنجاز مدينة بوينان على مساحة 1670 هكتار، بحيث تكون مركزا لوجيستيا شاملا يعنى بسد الحاجيات الرياضية في الجزائر من جانب التجهيزات وفضاءات التدريب وغيرها، لكن طبعا إمكانيات الجزائر محدودة على صعيد السياحة رغم توفر المناطق السياحية في البلاد، فجرى التخطيط لبعث مدينة سياحية متكاملة في قلب منطقة المنيعه بغرداية الجزائرية الجنوبية، تشمل فنادق ومنتجعات ومراكز ومجمعات تجارية كبيرة للمساهمة في السياحة حسب رئيس المشروع محمد كشرود، وكذلك خلق مناصب للعمل والقضاء على البطالة بالجنوب، ولا ننسى مدينة النفط الجزائري حاسي مسعود التي جرى فيها مشروع مدينة جديدة 4483 هكتار، حيث يقوم المخطط على استحداث مشروع طاقي اخضر بكلفة تزيد عن الست مليارات دولار ويوضح السيد مراد زرياطي المدير العام للمشروع، أن حاسي مسعود ستحتوي على معهد تكنولوجي ومراكز للتكوين المهني، إضافة إلى معهد عالي للنفط ومركز للتنمية ومقارنات للمالية والتأمينات والتجارة ولذلك لأجل انتعاشة اقتصادية طال انتظارها لسكان المنطقة وتوفير العمل وتنشيط الزراعة والصناعة بحكم أن بلدية حاسي مسعود أغنى بلديات الوطن ن فالنمو الديمغرافي مستمر في الجزائر خصوصا الجنوب، فالمشاريع المتعلقة بالمدن الجديدة جرى إطلاقها مابين 2004 و2006 لامتناس الضغوط وفتح ومنح كل مدينة صفة منفردة ومحافظة على الطابع العمراني لها، فالدولة لديها مخططات لأهم المناطق التي تحتاج لتهيئة عمرانية وتقوم بمعالجتها وفقا لبرنامج محدد، كتلك الأقل تجهيزا وتتطلب تحسين شروط الحياة، حتى يستفيد المواطن من إمكانيات الدولة في الإقليم التابعين له، خصوصا ربط الأحياء بالهياكل العمومية والخدمات، فالعصرية تعني ربط المواطن بكل ماهو ضروري للحياة وتتدخل للسلطات العمومية بشكل مباشر لخدمة المواطن، حسب الأولوية طبعا⁷، خصوصا الأمر المتعلق بالنقل وفك العزلة الذي لازالت البلاد تعاني منه اليوم فنحن نعاني من ضيق الشوارع وقلة الطرق المعبدة حتى على مستوى المدن الكبرى، فك العزلة وتسهيل حركة المرور والنقل وتدعيم الطرقات والشبكات المختلفة وترقيتها لتسهيل الحركة

⁷ بلعدي نسيمه، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، مذكرة لنيل الماجستير، مرجع سابق، ص 44

استنادا لما جاء به قانون 01/13 المؤرخ في 7 أوت 2001 المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه، كما أن توفير لمراكز الصحية والعلاج الحكومي يساهم في تحسين الظروف الصحية والاجتماعية للمواطن، وخلق مناصب العمل في المجال فهي مكسب للمواطن فلا يمكن تخيل هذه المشاريع دون ربطها بالسكن والتجمعات البشرية للإفادة منها، فالمياه والشرب وهي مشكلة كبيرة ومهمة تتطلب التكثيف للجهود وحلول عاجلة نهيك عن توفير مياه الري والسقي المتعلقة بالزراعة، وضمان التوزيع العادل للماء وبناء الهياكل المتمثلة في السدود وهيئة لمراقبة الموارد المائية الوطنية. وفي آخر هذا المطلب كخلاصة نقول أن منجزات المدينة عبرت عن تنمية كبيرة لخدمة الشعب الجزائري وتوفير سبل الراحة والحياة الكريمة فهي بالفعل مكسب له ومجال لزيادة مدا خيل الدولة طبعاً في انتظار استكمال كل هذه المشاريع التي حددت لها مجالات زمنية بين طويلة ومتوسطة المدى .

ب/ السياسة الوطنية حول السكن وبناء العمران والتحديث الحضاري :

لقد عرفت الجزائر سياسة وطنية حول تطوير السكن وشهدت تطورا ملحوظا منذ الاستقلال وكاستجابة للنمو الديمغرافي المتزايد والتعمير المتسارع والطلب المتزايد للسكن وجدت الدولة نفسها المخطط والمسير والمنجز الوحيد للمشاريع فرغم تسخيرها لكل الوسائل المالية والإدارية الضرورية لإنتاج السكن إلا أنها لم تستطع تحمل أعباء وتكاليف المشاريع السكنية وهذا ما أدى لتفاقم أزمة السكن خصوصا بعد تخلي الدولة عن دعم قطاع السكن بسبب انخفاض أسعار النفط عام 1986 والركود الاقتصادي الذي كانت منه الجزائر تعاني، لكن اليوم تغير الوضع للأحسن نوعا ما بفضل التحولات الاقتصادية والسياسية والانفتاح على اقتصاد السوق بعد عام 1999 حيث تقلصت صلاحية الدولة واتسعت دائرة الخواص في إنتاج السكن من خلال تدخل الأفراد والشركات الخاصة الوطنية والأجنبية، لكن وضعت الدولة قوانين واتخذت قرارات مهمة حول ذلك، منذ 1996 حيث اعتمدت على إجراءات جديدة لتشجيع النشاط العقاري، بعد الإستثمار في قطاع السكن، وكان الهدف.

- هو تقديم إعانة للفئات ذات الدخل المحدود للحصول على السكن المميز والملائم للمواطن
- تشجيع وتنشيط الشركات العقارية بفتح المجال أمام المرقين للمبادرة في انجاز المشاريع السكنية وتوفير مناصب عمل للشباب الجزائري المحروم من العمل والبطال
- تشغيل الأموال البنكي 03-ة من خلال تشجيع القروض العقارية التي تساعد على بناء السكن

ولقد ظهرت مشاريع أخرى بين امتلاك السكن والمشاركة في القطاع الخاص للإنجاز كصيغة السكن الاجتماعي التساهمي بمبادرة من المرمي العقاري Isp ن كما تم تسهيل إجراءات تحرير الإعانة للمرمي لما يعرفه من صعوبة في جلب المستثمرين للقطاع الكبير -رفع قيمة الإعانات المالية ب700000 د ج بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء والأرض رغم التخفيضات الحكومية⁸ ن ومعظم الولايات الجزائرية استفادت من هذه المشاريع السكنية وكانت ناجحة عموماً لأنها أبرزت دور القطاع الخاص في تسيير وإنجاز السكن ففي ولاية سيدي بلعباس عرفت عملية إنتاج الولاية من برنامج 5000 سكن تساهمي سنة 1999 ضمن برنامج السكن المدعم للحصول على ملكية I a a p انتهت الأشغال به في نهاية 2000، وفي قسنطينة فالسكن والعمران شهدت مشاريع كبيرة كالمدينة الجديدة التي سلمت للقطاع الخاص الوطني والأجنبي في مختلف الصيغ فظهرت مؤسسات وطنية كالفجر العقارية الحسنة السمعة وأيضاً الشركات الصينية التي سلم لها الجزء الأكبر من المشروع وأثبتت نجاحها من حيث الجودة وسرعة الإنجاز وما تبقى من المشروع سلم لشركات وطنية كشركة sorest، فالمشاريع المتعلقة بالمدن الجديدة كانت كبيرة وكثيرة لكن بعضها لم يكتمل بعد بسبب التراخي ونقص السيولة وحتى تراجع قوة بعض الشركات الوطنية والأجنبية في الجودة .

2- التمدن بين قيم المجتمع الجزائري الإسلامي وضروريات الحداثة :

التمدن ظاهرة حضارية بامتياز يمارسها معظم سكان الكرة الأرضية منذ عقود، حيث أصبحت من لوازم الحياة المعاصرة التي تتقابل مع قيم المجتمعات البشرية التي تمتلك تقاليد وعادات وثقافات معبرة عن هويتها الأصيلة، وهو ما يؤثر على الجانب المعاصر منها وبالتالي فنحن أمام فكرة جوهرية تتعلق بالبعد الحضاري وأثره على قيم المجتمع بدءاً من الأسرة التي هي نواة المجتمع . رغم صغر حجم الأسرة لكن تعد بداية ولبنة بناء المجتمعات البشرية، ومجال للممارسة الإنسانية وهي الطريقة الوحيدة لصياغة بني البشر واستمرارية النسل الإنساني بشكل فطري، فنجد أن 'هاربرت سبنسر' يعرفها بأنها (هي الوحدة البيولوجية والاجتماعية) ويعرفها 'ميردال' هي عبارة عن جماعة إنسانية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين من أعضائها علاقة جنسية يعترف بها لمجتمع وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر وأنثى بالغين

⁸لمزود صباح، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية للمدينة الجديدة على منجلي بقسنطينة، تحت إشراف د بن سعدي إسماعيل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضاري كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة 01، ص

وطفل من نسلهما أو بالتبني فالأسرة هي رابطة اجتماعية قوية وظاهرة اجتماعية بين زوجين وقد تشمل أفرادا آخرين وللأسرة عدة وظائف، فالمجتمع الإنساني ينظم ويضبط العلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة من خلال الزواج بهدف الإنجاب، ففي الثقافة القديمة نجد أن النظام الاجتماعي اعتبر الأسرة في الهرم، واعتبرها هي المحدد الوحيد للعلاقات بين الجنسين، لكن اليوم الأسر الحضرية المعاصرة فقدت قيم الأسرة لحد كبير بسبب تشعب الحياة وتعقيدات الواقع وللأسرة عدة وظائف تعبر عنها عبر التاريخ والوجود، تتعلق بمسار الإنسانية الحياة كلها ⁹.

أ/ وظائف الأسرة وأهميتها الحضاري المتعلقة بتنمية المدينة والإنسانية :

- الوظيفة البيولوجية التي ترتبط بحفظ النوع البشري واستمرارية الحياة على وجه الأرض، لأنها سجية في الإنسان يقوم بها بشكل غرائزي دون تفكير
- الوظيفة الاقتصادية في حين كانت الأسرة في الماضي توفر وحدة اقتصادية مهمة من خلال النشاط الفلاحي والزراعي خصوصا في الريف والقرى، فلقد كان مفهوم الأسرة يعبر عن التعاون والتعايش المشترك، ففي الجزائر كانت الأرياف تهج بالتعاون والأخوة في الفترة التي كانت الجزائر محتلة، بدليل أن الثورة انطلقت شرارتها الأولى من الجبال والأرياف ثم انتشرت في المدن، فالיום نجد أن الأسرة أصبحت صغيرة ولا توفر ذلك الأمر بل أ، هناك مؤسسات أخرى توفر للمواطن الإنتاج والمدخل للأسرة المعاصرة اليوم أصبحت مستهلكة بالدرجة الأولى فقط .
- الوظيفة التربوية والتعليمية والأخلاقية : تتعلق بأن الأسرة توفر للطفل فرص التعلم إلحاقه بالمدرسة وتوفير المأكل والملبس، والمسكن والأمن، كما أن الأسرة تعلم الطفل كيف يفهم أمور الحياة وتعلمه أمور الدين والقيم الأخلاقية، وتبين له تاريخه وانتماؤه القومي، وملكة التمييز بين الخير والشر، وكيف يتعايش مع الناس في محيطه الخارجي، ليكون رب أسرة مستقبلا، ولاشك أن الأسرة في الجزائر لم تعد كما كانت في السابق حتى على مستوى الريف فلقد تأثرت بقيم الحداثة كثيرا وأصبحت غير مستقرة من حيث اللمة والتعاون والتلاحم
- الوظيفة النفسية والاجتماعية لأجل تعليم الطفل كيف يعيش مع المجتمع وكيف يستقبل الحياة على وجه الأرض، فالأسرة سلاح يستخدمه المجتمع للحفاظ على التقاليد والموروث، وهناك عدة وظائف تتعلق بالأسرة لا يتسع المجال لذكرها، لكن ينبغي التنويه لأن الأسرة التقليدية أكثر بساطة

⁹ قنفوذ محي الدين، الأسرة الجزائرية بين المحددات التقليدية والمشكلات الحضرية، جامعة باتنة 01، ص 2

وتمسكا بالتراث ونجد أن أفرادها عددهم كبير جدا قد يفوق 5 أفراد بينما لا يتعدى 4 أو 5 في المدينة بدول العالم الثالث، وكذلك الأسر الصناعية التي تشتغل بالصناعة بالمدينة يختلف نمط حياتها عن أسر الريف التي تشتغل بالزراعة، فالجزائر هناك مناطق فلاحية معظم سكانها يمتلكون أراضي فلاحية أو يعملون بها خصوصا في الجنوب الجزائري كأدرار بسكرة وواد سوف، ونجد كذلك في الشرق الجزائري، ونقل في الغرب الجزائري، فالمولود في الأسرة الريفية يعتبر يد عاملة مضمونة بدول العالم الثالث¹⁰ عكس دول العالم المتقدم التي لم تعد الحياة الأسرية تعني الكثير لهم باعتبار المجتمع أصبح يعيش العولمة والمادية بامتياز، ونحن في العالم العربي تأثرنا بهم خصوصا بالجزائر بحكم ما تركه المحتل الفرنسي من أثر وتغيير في القيم والعقليات ولا شك أن الملاحظ لسلوكيات المجتمع الجزائري في الحاضر يرى يعبئه ذلك التأثير .

والوظيفة محدودة في الأسرة الريفية غالبا ما تكون قائمة على الزراعة فقط، لكن في المدن نجد هناك فرص كبيرة للوظيفة كالمحلات التجارية والمطاعم والدور التعليم والفنادق وغيرها، فالسعادة الفردية ليست مهمة في الريف بقدر ما هو مهم كلمة الجماعة وحاجياتها، لكن طبعا اليوم تبدل الأمر ونظرا لصعوبة تكاليف الحياة أصبحت الأسرة الجزائرية تقبل على التأمين والتأمين الاجتماعي لضمان الحق في التقاعد، سواء في الريف أو في الحضر، فاليوم أصبحت السعادة الشخصية مهمة ومقدمة على السعادة الجماعية وصارت هناك خلافات أسرية حول المال والملك خصوصا في المجتمعات المحافظة الريفية ونجد ذلك متمركزا في الشرق الجزائري المتعلق بنظام العروش، فالمجتمع الجزائري لا يزال متمسكا بقيمه الأصيلة بغض النظر عن صحتها من غير ذلك، فالعنف موجود دائما بين الأسر الكبيرة والمناطق المشحونة بالطائفية والجهوية، لكن السائد في المجتمعات العربية هو الأسرة الكبيرة التي تمثل القيم الأصيلة ولا يمكن التخلي عنها مهما كان الأمر، على الرغم من أن الأبناء في الريف يشتغلون في المدن ولا يزاولون الفلاحة دائما اليوم، لكن يبقى تعلقهم بالريف كبيرة ودائما.

ب/ الأسرة الجزائرية بين الموروث وبين البعد الحضاري:

لقد تأثرت الأسرة بعدة عوامل ثقافية واقتصادية كبيرة بسبب متطلبات الحياة في العالم الثالث، لكن الأسرة بقيت هي النواة الأولى لكل وجود مجتمعي، على الرغم من أن الفرد يمر بمرحلتين في حياته في كل العالم فينطلق من الأسرة الكبيرة التي توجهه، ثم بعد ذلك ينشئ أسرة أخرى خاصة به بعد أن

¹⁰ المرجع السابق، ص 5

يبلغ سن الزواج هو الآخر، لكن الأسرة الجزائرية اليوم تعيش صراع بين الموروث الثقافي المتمثل في الدين والتقاليد والعادات وبين الحداثة الغربية والعصرنة، فهو جدال بين الهوية المجتمعية للجزائر التي تنطلق من قيم الدين الإسلامي والثورة التحريرية الكبرى، لكن سرعة الزمن والتقدم اليوم ورغبة دول العالم الثالث نحو التكنولوجيا جعلت المجتمع الجزائري يعيش التناقض في ثقافة أفراده في اللباس والعيش والتفكير والتعامل فيما بينهم، فلقد صرنا مجتمعا ماديا بشكل كبير جدا، ولم نعد نتعاون وأصبحت الهوية واضحة المعالم بين الجزائريين بين الشرق والغرب والجنوب والشمال، لكن قيم الحداثة تعد مطلب ضروري للمجتمع ولابد من ممارستها على المستوى التواصلي والبناء والعمران، فالمدن التي تشيد لابد من خضوعها للمعايير الدولية المعروفة عالميا، فالتنمية اليوم هي في بناء وتشديد المدن والبنائات الشاهقة بدول العالم العربي فجدد مثلا مدينة دبي العالمية بدولة الإمارات العربية المتحدة، تعد من المدن النظيفة عالميا وتتافس مدن غربية وهي أأمن في مدينة بالعالم، ومظاهر الرفاهية بادية على سكانها الأصليين الذين ليتجاوزن العشرة بالمائة من السكان.

ج / البيئة وعلاقتها بالعمران والتمدن الحضاري :

لكن المدن العريقة تهتم بالبيئة وتحافظ عليها تكافح التلوث والنفايات المؤثرة في الصحة والجو، ولأشك أن الجزائر شاركت في مختلف المؤتمرات العالمية حول البيئة فصدر في القانون البيئي عدة تشريعات وقوانين مهمة حول ذلك، بهدف حماية السكان والبيئة ومنع التعدي على الأملاك كقانون 83 03- فالمدن الحديثة تحتاج لحمايتها من التلوث البيئي بالدرجة الأولى، وتفعيل دور القانون لردع أي مخالفات وتجاوزات فحماية البيئة مسألة دولية قبل أن تكون وطنية، يضعها المجتمع من أجل المحافظة على منجزات المدينة والمشاريع المهمة لضمان الترفيه والتنمية، لكن لم يكن هذا القانون كافيا لتحسين ظروف البيئة والمدينة فتكررت نفس السليبيات التي كانت موجودة منذ عشرين عاما مضت، وهو ما أكدت عليه الحكومة من خلال تقريرها في مجلس الشعب الوطني حول القانون الجديد لعام 2003، فحن نعاني من التخلف بكل أنواعه وحتى في معالجة المشاكل الحضرية التي تلازم دول العالم الثالث اليوم فالتنمية لازالت مستمرة ولم تنتهي المشاريع بعد ¹¹، فمشكلة البيئة صعبة في دول العالم الثالث والجزائر تعاني منها اليوم ولازالت، فلا بد لها من إستراتيجية للقضاء عليها نهائيا لذلك ظهرت إدارة سياسية مهمة للقضاء على المشكل من خلال

¹¹ برباس لباس، سميرة غيلاس، تنظيم المرافق العمومية في مجال حماية البيئة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 10

تفعيل القانون والحفاظ على أملاك العامة وعدم المساس بالأراضي الفلاحية والبيئة خصوصا التجمعات الصناعية الكبرى¹²، والمشرع الجزائري كرس مسألة القانون حول البيئة والعمران لأجل المحافظة على البيئة والطابع الجمالي للمدن باعتبارها مكاسب اجتماعية واقتصادية وبيئية لابد منها، فنجد قانون 90- 25 المؤرخ في 18/11/1995 المتضمن قانون التوجيه العقاري، وهو ركيزة قوية لتثبيت وتقوية فعالية قواعد العمران وكل ما له صلة بالنشاط البيئي¹³، فكان لابد من توسيع نطاق حماية البيئة والرأس المال الطبيعي بالجزائر الذي جزء كبير منه غير قابل للتجديد حيث بلغ مستوى من الخطورة من شأنها أن تعرض بعض مكاسب الاقتصاد الوطني للزوال، فالسبب هو ربما حسب وجهة نظري قصور السياسات والبرامج السابقة وهذا ما يجعل المشرع الجزائري يعيد النظر في العديد من القوانين وذلك بإدخال القيود حول البيئة ضمنها¹⁴ فالدولة تتفق أمولا طائلة لعلاج الإهمال البيئي وما يخلفه من أضرار على الحياة والبيئة في مختلف القطاعات الصناعية، فالمدينة تعتبر من قيم الحداثة اليوم وهي مطلب ضروري تختلف من مدينة لأخرى بل ضمن المدينة الواحدة، تجد هناك تنوعا ومميزات كبيرة للبنىات والمدن والشوارع فلقد كانت هناك سياسة شعبية تقوم على توحيد لون البناءات والمنازل نجدها بكثرة في المناطق الشرقية للجزائر خصوصا سطيف وقسنطينة فذلك بعد حضاري كبير يستحق التشجيع طبعاً والاهتمام والتبني للفكرة، فالجزائر ليست مستقرة من حيث الهياكل البيئية وهو ما أدى لعدم تواصل النشاط البيئي لأجل حماية البيئة والمدينة فنجد الكثير من المدن الكبيرة والشاهقة في البنىات تفقر للنظافة وحماية البيئة السكانية .

نقد وتقييم :

لاشك أن الدولة الجزائرية حرصت على تقديم كل التسهيلات في بناء المدن والعمران وتوفير السكن للمواطن عبر برامج تنمية كبيرة في كل منطقة وولاية، حيث استفادت الآلاف من العائلات المعوزة والفقيرة من الدعم الحكومي، لأجل العيش الكريم لأكن من المهم القول أن المشاريع التنموية لم تكن كافية لسد حاجيات السكان من السكن فالجزائر تشهد ارتفاعا في عدد السكان والنمو الديمغرافي في

¹² ديموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع تحولات الدولة، جامعة مولودي معمري، تيزي وزو، 2010، ص 70

¹³ بلعقون محمد الصالح ضوابط ممارسة مهنة الوكيل العقاري في التشريع الجزائري، مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد السادس، جوان 2018، رقم الإيداع القانوني 03-2017، ص 2

¹⁴ بن سعدة حدة، حماية البيئة كفيد على حق الملكية العقارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في القانون الخاص، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2006 / 2007، ص 23

تزايد مستمر كما أن البلاد لا تحتاج فقط لتنمية مادية بل أيضا لتنمية ثقافية وتحرير المواطن سياسيا وعلى مستوى الحريات الفردية، كما أن الجانب الديمقراطي لا يزال بعيد في الجزائر عن المطلوب ويحتاج لتغيير جذري كبير، دون أن ننسى البيروقراطية المتمركزة في البلاد على المستوى الإداري حيث الدولة دائما تبقى على المركزية في التسيير للأمور، ما يخلق الفساد الإداري والمحسوبية بشكل واسع جدا .فالتغيير الحقيقي يفترض القطيعة مع التاريخ الفأنت وطيه للأبد وليس تكرار نفس الغلط وهو ما نلاحظه غفي سير البلدان العربية ف دائما نجد الغلط يعيد نفسه رغم تغير الإدارات، فنحن نعانى من الوعي المنقسم بين التحديث والتقليد بين الإمبريالية الغربية وبين القومية والرجعية وتلك هي معضلتنا بالعالم العربي ¹⁵ فلقد كان اهتمام البلدان العربية بعد الحرب العالمية الثانية هو تسريع وتيرة التسويق للبضائع الغربية والتصنيع وبناء المصانع ولم يهتموا بقيم المواطن العربي بشكل كبير مما دفعه للولوج لقيم الغرب المادية بامتياز، ¹⁶فالتغيير لابد له من الاعتراف بالمشكل لحله فالربيع العربي جاء نتيجة لتراكمات سنين طويلة من الحرمان والقهر ن فيرى المفكر والسياسي العربي " عزمي بشارة " أن الشعب التونسي يمر بوقت مجيد نحو التحرر الحقيقي في كل المجالات للمواطن التونسي لتحقيق قيم الديمقراطية الصيحة للبلاد فالتحول ¹⁷ فالتحول نحو الديمقراطية لم يكن ليحصل لولا التلاقي الحضاري البشري الذي يقوم على تبادل المصالح بين الدول وفقا للبعد الحداثي، فالدول العربية تعاني من مسألة جوهرية هي الحريات .

خاتمة :

في الأخير لابد من القول أن المدينة تعبر عن التحضر وأن مكتسباتها لابد من المحافظة عليها دائما فالمنجزات الحكومية هي مكسب حقيقي للبلاد على الرغم من أنها مغنم للدولة لابد من التمسك به وتطويره، كان هذا حول الجواب على السؤال المطروح في المقدمة ضف له أن قيم المجتمع الجزائري تقوم على العيش المشترك بين الحداثة وبين الموروث فالعصرنة تتعدى في الريف وتكثر في الحضر بشكل ملفت، ومن بين أهم النتائج المتوصل لها نجد التالي:

¹⁵ برهان غليون، الوعي بالذاتي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط 1 1992، ص 124

¹⁶ المرجع نفسه، ص 11

¹⁷ عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت بلبنان، ط 1

- التجربة الجزائرية كبيرة ورائجة في ميدان المشاريع السكنية للمواطن الجزائري وتعد عملية واسعة للبناء والتشييد كما تم ذكر ذلك في البحث

- تعد المدينة من أهم قيم العصرية اليوم والدولة الجزائرية سعت لتحسين المدن وبناء مدن عصرية لجذب المال والسياحة والتنمية المحلية للبلاد التي تزخر بإمكانات كبيرة وعظيمة لابد من استغلالها جيدا، كما أن الدولة حرصت على سن القوانين والقرارات الكبيرة لحماية المشاريع .

- تعد البيروقراطية معرقل كبير أمام منجزات الدولة مما عرقل حركة التنمية الواسعة عبر الوطن الجزائري . - الجزائر قدمت عدة تسهيلات بنكية وعقارية وإدارية للمواطنين لأجل البناء والتعمير كما أن علاقاتها قوية مع الشركات الأجنبية المتعلقة بالبناء والتعمير خصوصا الصينيين الذي اثبتوا نجاحاتهم في الميدان بشكل كبير، كما أن الدولة سعت لتحقيق عدالة في توزيع المشاريع والإنجاز حسب طبيعة كل منطقة والكثافة السكانية والأهمية الإستراتيجية لها، تعد الجزائر دولة رائدة في عمليات المشاريع الضخمة والكبرى كما شهدنا خصوصا بالمناطق التي تكون بها شركات نفطية وغاز مثل منطقة " حاسي مسعود" بالجنوب الجزائري، وكذلك نجد أن مشاريع الولايات المنتدبة حقق مكاسب وتنمية لا بأس بها بفضل توفير الأموال والإدارة الجيد للمشروع في ظل تنمة الأمر لأجل التنمية الشاملة التي لا تكتمل بعد بالجزائر خصوصا ونحن مقبلون على الانتخابات الرئاسية بعد شهرين تقريبا .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

- 01 بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، ط1 2012
 - 02 غليون برهان، الوعي بالذاتي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط1 1992.
- المذكرات الجامعية :**
- 03- حدة بن سعدة، حماية البيئة كفيد على حق الملكية العقارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص . جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2006 / 2007
 - 04 -فاطمة الزهراء دعموش، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل الماجستير، فرع تحولات الدولة، جامعة مولودي معمري، تيزي وزو، 2010

- 05- محمد الصالح بلعقون، ضوابط ممارسة مهنة الوكيل العقاري في التشريع الجزائري، مجلة تشريعات البناء والتعمير، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد السادس، جوان 2018
- 06- لياس برباس، غيلاس سميرة، تنظيم المرافق العمومية في مجال حماية البيئة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم قانون الأعمال، جامعة بجاية، الجزائر، الموسم الجامعي 2015 / 2016
- 07- نسيمة بلعدي، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في القانون العام فرع الإدارة العامة القانون وتسيير الإقليم، جامعة قسنطينة 01، الموسم الجامعي 2013 / 2014
- 08 - غانم عبد الغني بوصوف، التنمية المستدامة وترشيد الحكم في دول الأطراف بين الخطاب المثالي والتطبيق الجزائر حالة لهاته الإشكالية، مجلة التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، العدد 08، 2007
- 09 -صباح لمزواد، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة، دراسة ميدانية للمدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضاري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري بقسنطينة 01
- المقالات
- 10 - محي الدين قنفوذ، الأسرة الجزائرية بين المحددات التقليدية والمشكلات الحضارية، جامعة باتنة 01.